

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

استئناف تشغيل وحدة بمصفاة ميناء الأحمدى

رويترز: قال خالد العسوسى المتحدث باسم شركة البترول الوطنية إنه تم استئناف تشغيل وحدة طاقتها 122 ألف برميل يوميا بمصفاة ميناء الأحمدى في الأسبوع الماضي بعد إغلاقها على مدى أسبوعين لإجراء أعمال صيانة. وقال إن الوحدة استأنفت عملها في الثاني من يناير بنسبة 80٪ من طاقتها ومن المتوقع أن تعود للعمل بكامل طاقتها بحلول 21 يناير بعد استكمال جميع أعمال الصيانة. وتضم مصفاة ميناء الأحمدى أكبر المصافي في البلاد ثلاث وحدات لتقطير الخام بطاقة إجمالية تبلغ نحو 442 ألف برميل يوميا.

تحليل

كي يتوقف نريف النفط

ذكر تقرير «ماركت وتش» ان هناك 3 وسائل يمكن أن تؤدي إلى استقرار أسعار النفط ووقف النزيف المستمر في أسعار الخام التي تراجعت بشكل حاد، ونقل التقرير، الذي عرضه «أرقام» عن محللين استراتيجيين لدى «بنك أوف أميركا - ميريل لينش» قولهم إنه لا إشارة بشأن احتمالية تحقق هذه العوامل.

وقال للخبير فرانيسيسكو بلانش وزملائه لدى «ميريل لينش» عبر منكرة بحثية فإن العوامل التي يمكنها كبح هبوط النفط تتمثل في قيام الدول المنتجة للخام من خارج «أوبك» بتخفيض الإنتاج، وتقليص منتجي منظمة الدول المصدرة للبترول للإنتاج أيضا، بالإضافة إلى وجود طلب عالمي قوي على النفط، كما رصدت المذكرة أسباب عدم احتمالية توافر هذه العوامل خلال الفترة المقبلة.

1- عرض الدول المنتجة من خارج «أوبك»:

أشارت المذكرة البحثية إلى أنه بالرغم من أن سعر النفط عند مستوى 70 دولارا للبرميل يعتبر كافيا لوقف بعض الاستثمارات النفطية على المدى الطويل، إلا أنه من غير المتوقع أن تخفض الدول المنتجة للخام من خارج منظمة «أوبك» إنتاجها على المدى القصير.

وأوضحت أن السعر الكافي للوفاء بتكاليف التشغيل في المشروعات النفطية - التي تتمثل في المصروفات اليومية لعملية الإنتاج - أقل من 40 دولارا للبرميل، متوقعا تواصل إنتاج شركات الطاقة في هذه البلدان عام 2015.

وتظل أسعار النفط بحاجة للتراجع لمستوى أدنى من تكاليف التشغيل، لإجبار الشركات على إغلاق المشروعات الانتاجية الحالية.

2- إنتاج «أوبك»:

كان لقرار منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في اجتماعها خلال شهر نوفمبر الماضي رفض تخفيض الإنتاج تأثيره الكبير على أسعار الخام، ولا تبدو على السعودية العضو الأبرز في «أوبك» أي إشارات إلى نيتها تخفيض الإنتاج قريبا، مدعومة بامتلاكها احتياطات مالية كبيرة، وتظهر احتمالية تخفيض المملكة إنتاجها من النفط في حال تعرض الأسعار لمزيد من الهبوط، مع مخاطر استهلاك احتياطاتها المالية سريعا كلما تراجعت أسعار الخام.

وعلى الجانب الآخر، أشارت المذكرة إلى أن شركة «أرامكو» يمكنها أن تقوم بزيادة الإنتاج بنحو 2.8 مليون برميل يوميا مع توقف الإنتاج الصخري الأمريكي، ما سيجعل الموازنة السعودية تصل لمرحلة «التوازن» عند مستوى 22 دولارا للبرميل.

3- الطلب العالمي:

توقع التقرير أن يؤدي تراجع أسعار النفط في النهاية إلى ارتفاع الطلب العالمي على الخام، إلا أن هذا الأمر قد يتطلب نحو 6 أشهر أخرى، للوصول لزيادة محدودة في الطلب من قبل الدول المتقدمة.

وأشارت المذكرة إلى أن أي زيادة محتملة في الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2015 و2016 ستظل مرهونة بالصين والهند.

وتظهر البيانات أن نحو 50٪ من نمو الطلب العالمي للنفط خلال السنوات العشر الماضية جاء من الدول المنتجة للخام، وهو ما يزيد من احتمالية عدم ارتفاع الطلب، بسبب تباطؤ معدل النمو في الشرق الأوسط، واتجاه روسيا نحو مرحلة ركود اقتصادي. وحذرت المذكرة من احتمالية هبوط النفط لمستوى أدنى خلال الفترة المقبلة، مشيرة إلى وجود مخاطر قد تؤدي إلى وصول الخام الأمريكي لمستوى 35 دولارا للبرميل، وتراجع خام برنت إلى 40 دولارا للبرميل.



مفارات... بعد ان رفعت الحكومة الكويتية اسعار الديزل ظهر انخفاض كبير لاسعاره في الولايات المتحدة الاميركية لادنى مستوى في 5 سنوات بعد اعتمادها على الوقود الحيوي.. وفي الصورة اسعار الديزل في محطة في ولاية كاليفورنيا (رويترز)

رفع الديزل يخلق سوقاً سوداء بين الكويت والسعودية

المحرر الاقتصادي

رفعت الحكومة اسعار الديزل أكثر من الضعفين مع بداية عام 2015، لتكون أول دولة خليجية ترفع الدعم عن بعض المشتقات النفطية، معطبة بذلك إشارة على بدء عهد جديد في سياستها الاقتصادية.

وقد تم رفع أسعار الديزل أكثر من الضعفين من 55 فلسا إلى 170 فلسا.

واعطى ذلك إشارة على بدء الدول الخليجية في إنهاء الدعم السخي لتنتقل مرحلة جديدة في الاقتصادات الخليجية لا مكان فيها للسلع المدعومة ولا تكلفة الحياة فيها رخيصة، إلا أن هذه الخطوة لم تكن محل ترحيب الاقتصاديين. وأشار وزير الأشغال والإسكان السابق، بدر الحميضي، إلى عدم وجود دراسة لتأثير القرار اقتصاديا واجتماعيا، حيث هناك ارتفاع في أسعار مواد البناء، وكثير من المخابر أغلقت أبوابها. ويذهب الدعم المقدم في الكويت معظمه للطاقة بنحو 5.1 مليار دينار، ما يعادل 18 مليار دولار سنويا، ويلتهم

قرارها في رفع الدعم عن البنزين والكهرباء والماء، وهي قرارات ستحدث ضغوطا تضخمية وآثارا اجتماعية وتحولات اقتصادية، وقد تخلق سوقا سوداء بين الكويت والسعودية، حيث أسعار الديزل أصبحت أقل بكثير من نظيرتها الكويتية. إلى ذلك قال عبدالمجيد الشطبي، الرئيس السابق لمجلس إدارة اتحاد المصارف

وتسرى وزيرة التجارة السنوي، وستوفر الحكومة في خطواتها هذه نحو مليار دولار من دعم الديزل السنوي الذي يستخدم بوسائل النقل البرية، بينما يستخدم الكيروسين في المخابز. وما إن لمست المصانع والمخابز الأسعار الجديدة حتى رفعت التكلفة على منتجاتها، خاصة البناء والإنشاء، مما أثار غضب المستهلكين الأفراد.

بنك أوف أميركا: لا يمكن الجزم بموعد توقف انهيار أسعار النفط

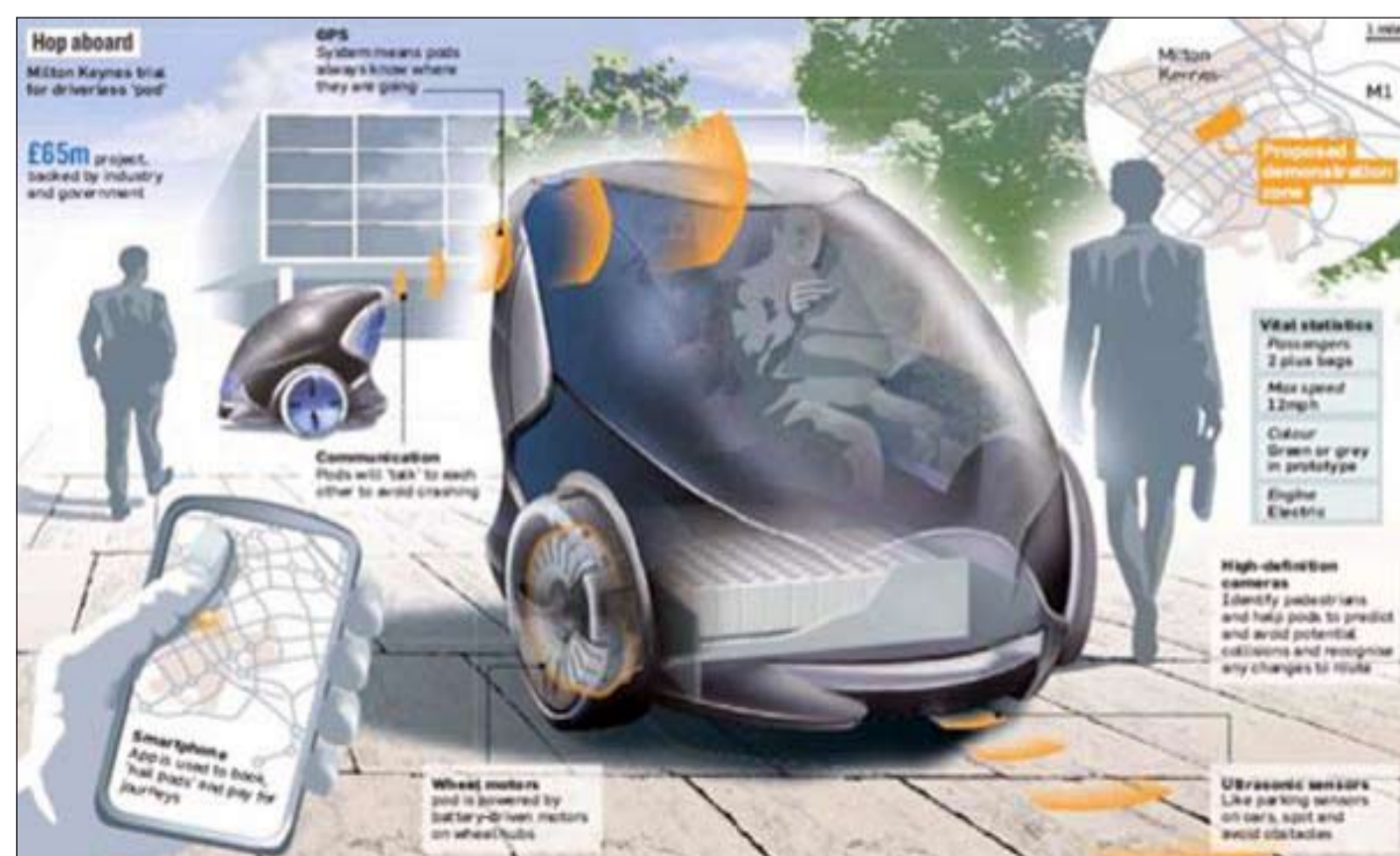
الانخفاض السريع جدا لأسعار النفط مدفوعة بتوقعات بنك أوف أميركا وبنك UBS، تدل على أنه لا يوجد توقع إلى أي مدى سينتهي المطاف لانخفاض أسعار النفط. ووفقا لبلومبيرغ، بدأ تراجع سعر برميل خام برنت إلى ما دون الـ 50 دولارا الأسبوع الماضي بأقل من 1/57 من ذروة قيمته عند 115,71 دولارا للبرميل في يونيو الماضي. ووفقا لتوصيات أحد المحللين في UBS بأنه ينبغي على المستثمرين تجنب

الاستثمار في الأسهم النفطية إلى حين الانتهاء من ما يطلق عليه «السقوط الحر»، حيث إن المتداولين في هذه الأسهم يتجاهلون عرقلة إمدادات النفط التي قد تكون سببا في عودة أسعار النفط للارتفاع. فستارح انخفاض أسعار النفط بشدة بعد قرار السعودية ودول منظمة الأوبك بالحفاظ في إنتاج النفط عند نفس الكمية مما سارع من وتيرة الانخفاض وذلك من أجل الحفاظ على حصتهم في توريد النفط على المستوى

العالمي بغض النظر عن السعر، في تحدى منها للشركات الأميركية المنتجة للنفط الصخري. وأشار إيد مورس رئيس وحدة الأبحاث للسلع في سيتي غروب بنيويورك أنه يصعب على أي شخص تحديد إلى مدى قد تهبط الأسعار، فقد وضعت السعودية ودول أوبك ثورة النفط الصخري محل تحد حقيقي ويتعاملون على هذا الأساس، حيث يختبرون إلى أي مدى قوة هذه الشركات قد تستمر في ظل انخفاض هذه الأسعار.

العالمية نت»، ان تهريب الديزل يكلف الدولة 100 مليون دولار سنويا وبالتالي هل هذه الزيادة المترتبة على سياسة أسعار الديزل تبرر المصلحة الاقتصادية المترتبة على ذلك أم لا؟ أما لو تكلمنا عن سياسة الدعم فالمشكلة مع السياسات الحكومية أنها أمور يصعب تغييرها بسهولة وخاصة أن القرارات غير الشعبية مثل زيادة الأسعار مثل سياسة الدعم يجب أن تكون مدروسة لأن هناك آثارا اقتصادية واجتماعية مترتبة عليها.

قريبا.. سيارات من دون سائق ولا وقود



السيارة ستدخل الخدمة في بريطانيا وأجرتها جنينان للراكب.. المشروع بـ 100 مليون دولار

«ميلتون كينز» في مقاطعة «باكنغهامشير»، على أن تقل السيارات الكهربائية الصغيرة الركاب من محطة القطار الرئيسية بالمدينة إلى مركز التسوق فيها، أي بمسافة ميل واحد فقط تقريبا (1,6 كلم)، وهي المسافة التي كان يضطر الكثير من ركاب القطار إلى مشيها على الأقدام يوميا. وستكون السيارة هي الأولى من نوعها في العالم، سوف تتضمن (GPS) لتحديد مواقعها وتسهيل عملية التحكم بها، إضافة إلى «شرائح للاستشعار» بقدرة عالية من أجل تجنب أي عوائق على الطريق مثل المشاة أو الأشجار أو غير ذلك، كما ستكون السيارات مزودة بكاميرات ذات دقة عالية (HD) لتحديد أي تغيرات تطرأ على الطرق، مثل أعمال صيانة الشوارع والأرصفة، أو التحويلات، أو أي تغيرات أخرى. كما سيتم تزويد كافة السيارات بنظام إلكتروني متطور جدا يحول دون الاصطدام بين هذه السيارات على المسارات التي تمشي من خلالها، كما يضمن هذا النظام انتشارا متوازنا لهذه السيارات في المدينة أو في المحيط الذي تعمل به، بما يجعلها قريبة من أي شخص يحتاجها أو يقوم بحجزها في المكان الذي تعمل به، بما يضمن مدة انتظار محدودة للركاب. ومن المفترض أن تظهر أولى هذه السيارات الكهربائية بدون سائق في عام 2015، إلا أن المرحلة الأولى منها، أي 100 سيارة، ستكون قد نزلت إلى الشوارع بحلول 2017، وذلك بحسب الجدول الزمني المعد لهذا المشروع.

الحلم أصبح حقيقة، هكذا، حيث من المنتظر أن يبدأ البريطانيون قريبا باستخدام سيارات من دون سائق ولا وقود تقليدي، ضمن مشروع ضخم لتوفير سيارات صغيرة تعمل بالكهرباء وتتسع لراكبين، وتتقاسم الأرصفة مع المشاة. وبحسب موقع «العربية نت» فإن كلفة المشروع 65 مليون جنيه استرليني (100 مليون دولار)، موزعة على 5 سنوات، حيث ستتضمن المرحلة الأولى منه طرح 100 سيارة فقط، على أن ترى أولى هذه السيارات النور في عام 2015، أما في حال نجاح المشروع فسيتم تعميمه على مختلف أنحاء المملكة المتحدة لتمثل هذه السيارات بدون سائق إضافة جديدة لوسائل النقل العام في البلاد. وبحسب خطة المشروع فإن السيارة الواحدة التي تعمل بالكهرباء سوف تكون قادرة على حمل راكبين فقط إضافة إلى حقائبهما، أما سرعتها فستكون 12 ميلا في الساعة فقط (20 كلم تقريبا)، وسيتم تخصيصها لنقل الركاب إلى الوجهات القريبة فقط، وليس المسافات البعيدة، على أن تكون أجرة نقل الركاب الواحد في حدود جنينين فقط (3 دولارات تقريبا)، وهي نفس الأجرة التي تتقاضاها الحافلات العمومية عن الراكب الواحد في مدينة لندن. أما طريقة تشغيل الخدمة فستكون مقتصرة - بحسب ما نشرت جريدة «صنداي تايمز» - على مستخدمي الهواتف الذكية الذين سيكون بمقدورهم إجراء الحجز المسبق من خلال تطبيق خاص يتم تثبيته على هواتفهم النقال. وتقتصر المرحلة الأولى من المشروع على مدينة

صدق أو لا تصدق